

اقتصاد

رداً على الاتهامات

مدير «العقاري» لـ «الوطن»: لماذا يودع الاتحاد التعاوني ٦٤ مليار ليرة بدلاً من توظيفها في السكن؟

عبد الهادي شباط

يبدو أن ملف الجمعيات السكنية لدى المصرف العقاري يحمل شجوناً خاصة، فبعد تصريحات رئيس الاتحاد التعاوني السكني زياد سكري في انعقاد المجلس السنوي أمس الأول، وعدم منح الجمعيات فوائد على ودائعها لدى المصرف التي تجاوزت ٦٤ مليار ليرة، كشف مدير المصرف العقاري مدين علي لـ «الوطن» عن عدة أرقام ومؤشرات حول الموضوع، مبيناً أن ٧٠ بالمائة من حسابات الجمعيات السكنية لدى المصرف خاملة، وهي إيداعات لا يتم تحريكها، كما أن هناك ٨٨ قرصاً تعاونياً متعثراً بقيمة نحو ٢,٣ مليار ليرة، وأن ودائع الاتحاد السكني لدى العقاري تبلغ نحو ٤٥,٣ مليار ليرة تحت الطلب، ونحو ٣٨ مليون ليرة وداغ لأجل.

في حال اتجه المصرف العقاري لمنح كامل ودائع الجمعيات السكنية الخاملة والسائنة وشبه المتحركة، سوف تقترب فوائدها من ٤,٥ مليارات ليرة سنوياً، وذلك في حال منح الفائدة في أدنى معدلاتها ٧ بالمائة، ومجرد منح هذا الرقم من الفوائد يشكل خطراً يهدد المصرف العقاري، وهنا يسأل المدير العام «لماذا يضع الاتحاد السكني ودائع بقيمة ٦٤ مليار ليرة لدى المصرف؟ ولماذا لا يتم استخدام هذه الأموال في تنفيذ المساكن التي يرتفع الطلب عليها خاصة خلال المرحلة الحالية وبعد سنوات من الحرب على سورية وتعرض الكثير من المساكن والمباني للضرر الكلي أو الجزئي؟ ولماذا لا يتم ضخ هذه الكتلة الكبيرة من الأموال في الاستثمارات والنشاط الاقتصادي؟».

بالتعاون

شدّد علي على أن المصرف العقاري ملتزم بالقيام بمهامه، ومنح التموليات وقبول الودائع، وبأنه جاهز لمنح تمويل



٧٠ بالمائة من حسابات الجمعيات خاملة ولديها ٨٨ قرصاً متعثراً بـ ٢,٣ مليار ليرة

الكثير من القاشين على هذه الجمعيات. كما أشار المدير لتكتيك جديد باتت تتبعه بعض الجمعيات من خلال طلبها مبالغ بسيطة للاكتتاب على المساكن، ثم تقاضي المكتتبين بعد وقت قصير بطلب كبيرة، غالباً ما يعجز عن تأمينة المكتتب، وما يدعم هذه الفكرة حالة الطيات الكبيرة من المكتتبين لدى الجمعيات السكنية على طلب قروض عقارية من المصرف خلال الأشهر الأخيرة، والتي تم رفضها لعدم امتلاك المكتتبين لهذه المساكن أو المقاسم، والتي مازالت ملك الجمعيات التعاونية. وبين أن المصرف لديه خبرة طويلة في التعامل مع الجمعيات السكنية، وهناك علاقة تاريخية معها، وعمل على تمويل الكثير من مشاريع هذه الجمعيات، وهناك العديد من

لاي جمعية سكنية تطلبه في حال كانت نشطة وتعمل، ولديها مشاريع سكنية قيد التنفيذ والبناء، لكن في المقابل لن يتم منح أي تمويل لأي جمعية يثبت عدم نشاطها، منوهاً بأن قبول الودائع ومنح الفوائد قائم وفق نظام عمليات المصرف. وفت إلى أن المادة ٧ من المرسوم التشريعي ٣١ لعام ٢٠٠٥ نصت على أن تودع لدى المصرف بحساب جار وبصورة إلزامية أموال الجمعيات التعاونية السكنية والجمعيات التعاونية الادخارية والتسليف وصناديق التسليف لأغراض السكن، وهو ما يقيد بقبول وداغ الجمعيات التعاونية السكنية كحسابات جارية، بمعدلات فائدة بسيطة جداً، وليس كودائع بمعدلات فائدة عالية كما يرغب

ونوه بأن المصرف لديه رؤية ومحددات عمل تتجه به لتحقيق المصلحة العامة وعدم تعرضه للخسارة، «ولابد لهذه المؤسسة من تحقيق غاياتها في منح التموليات ودعم القطاع العقاري وتشجيع المناخ الاستثماري في البلد، خاصة وأن الظروف التي تعرض لها البلد خلال السنوات الماضية فرضت مهام أوسع وأكبر على عاتق المصرف العقاري لجهة رفع سقف تمويلاته، وطرح منتجات جديدة تلبي متطلبات المرحلة الحالية إضافة لتلبية متطلبات مرحلة إعادة الإعمار».

وكان رئيس الاتحاد العام للتعاون السكني زياد سكري قد تحدث عن وجود أكثر من ٦٤ مليار ليرة سورية مودعة للجمعيات التعاونية السكنية لدى المصرف العقاري، من دون أن تحصل هذه الجمعيات على فوائد عن إيداع هذه الأموال لدى المصرف، بسبب السياسة التي تتبعها إدارته، والتي لم تشارك في فعاليات مجالس التعاون السكني منذ عدة سنوات، علماً بأن هذه الأموال تشكل الرافد الكبير لسبلة المصرف.

وكان رئيس اتحاد دمشق منير الكنج على ضرورة إنهاء حالة تضاد المصرف العقاري في التعامل مع قطاع التعاون السكني الذي وصفه بأنه «أهل البضعة والتقصير» فهو يعمل بأموال التعاون السكني ولا يعطيهم عليها فوائد نهائياً أسوة بأي من المتعاملين، وذلك لا يمنح الجمعيات قروضاً، وعلى الحكومة إيجاد حل جذري لهذه القضية التي مضى عليها سنوات، لأن قطاع التعاون السكني دون الحصول على الأرض والقرض لا يمكنه أن يوفر المسكن للأعضاء الذين زاد عددهم على مليون عضو تعاوني في جميع أنحاء البلاد.

واقترحت عضو القيادة المركزية لحزب البعث العربي الاشتراكي هدى الحمصي حل الموضوع عبر قنوات الحوار.

التجارب الناجحة في هذا الإطار، «لكن الكثير من الجمعيات السكنية تهرمت خلال السنوات الماضية وتفاعست عن القيام بواجباتها ومهامها، وربما يكون هناك أسباب موضوعية تبرر لبعض الجمعيات ذلك، لكن المطلوب مضاعفة الجهد لتذليل العقبات التي تواجه عملها وهو من مهام الجمعيات». وأضاف: «أن يتحول المصرف إلى وعاء ادخاري للجمعيات التعاونية فهو غير مقبول، وحالة غير صحية لدى المصرف، لأنه من غير المقبول جمع أموال المكتتبين وإيداعها لدى المصرف بحسابات تخص هذه الجمعيات، من دون توظيفها في تنفيذ الأعمال على الأرض، خاصة وأن هناك بعض الجمعيات السكنية تأسست منذ أكثر من ٢٥ عاماً ومازال المكتتبون ينتظرون بيوتهم حتى الآن».

مدير محروقات دمشق لـ «الوطن»: متوقع زيادة طلب البنزين خلال العيد والمادة متوافرة التسجيل على مازوت التدفئة عبر «فيسبوك» و«تلغرام» والموبايل بداية أيلول



لا يستطيع المواطن شراء المازوت بالسعر «الحز» إلا لمن لديه تدفئة مركزية

رامز محفوظ

على الفيسبوك، وهي موجودة كذلك على الصفحة الرسمية لشركة تكامل. وأوضح أن الخيار الأفضل والأسرع هو الخيار الذي يشبه خيار الاستعمال على الرصيد في الجوال لأنه يعمل على كل أنواع الجوال حتى القديمة منها. وفيما يخص تزويد سكان الأبنية التي تعمل على التدفئة المركزية بمادة مازوت التدفئة بين مدير فرع محروقات دمشق أن سكان هذه الأبنية يسجلون على المادة مع بعضهم البعض، ويأتون مع بعضهم لفرع المحروقات للتسجيل على المادة، ويتم تزويدهم بمخصصاتهم التي يحصلون عليها عبر البطاقة الذكية فقط.

ولفت أسعد إلى أن حصة المواطن هي ٢٠٠ لتر فقط كدفعة أولى.

مبيناً أنه لا يحق للعائلة في دمشق تعبئة أقل من هذه الكمية المخصصة لها، وفي حال رغبتها بتعبئة كمية أكثر من مخصصاتها، فهذا أمر غير ممكن، ولا حتى بالسعر الصناعي للمازوت، أي بسعر ٢٩٦ ليرة سورية للتر الواحد، مشيراً إلى أنه من الممكن إعطاء بعض العائلات مازوت تدفئة بالسعر الصناعي في حال كانت التدفئة

في منازلهم تدفئة مركزية، ويتم ذلك من خلال تقديم كتاب إلى فرع محروقات دمشق، ومن ثم تقوم لجنة من شركة المحروقات بالتأكد والتكثف عن موضوع التدفئة المركزية في المنزل. وبين أسعد أن لجان الأبنية الذين لديهم ختم لجنة بناء دمشق لتزويدهم بمازوت مولدة البناء يتم تزويدهم بكمية ٥٠٠ لتر شهرياً بالسعر الصناعي. وبخصوص التحضيرات لتزويد محطات الوقود بالبنزين خلال عيد الأضحى بين مدير فرع محروقات دمشق أنه تم البدء بزيادة مخصصات محطات الوقود، لافتاً إلى أن دمشق تشهد زيادة في الطلب على البنزين دائماً قبل العيد بما يزيد عن المخصصات لحدود ٤٠ بالمائة، لافتاً إلى أن المادة متوفرة، وتم تعزيز محطات الوقود بطلبات توزيع إضافية.

وأوضح أسعد أن ذروة استهلاك البنزين في دمشق هي في شهري تموز وأب، لافتاً إلى أنه من المتوقع أن ينخفض استهلاك المادة في دمشق خلال شهر أيلول القادم مع بداية العام الدراسي.

الحكومة تحتاج إلى مليار دولار لتحسين شركات الإسمنت الحكومية

القطاع الخاص شمل ٢٣ معمل إسمنت بطاقة ١١,٨ مليون طن سنوياً لا يعمل منها سوى واحد.. وإثنان متوقفان

هنا غانم

ومن ثم تقوم وزارة الصناعة أو ممثلها لدى هيئة الاستثمار السورية بإصدار قرار الترخيص الصناعي، كذلك يقوم المستثمر بتنفيذ مشروعه وفق المدة الزمنية المقدمة بطلبه لدى هيئة الاستثمار. وفي حال كانت طاقة المشروعة المشملة أكبر من حاجة السوق الداخلية، يشترط منح قرار الترخيص الصناعي أن يكون المنتج معاداً للتصدير. وعن متطلبات إعداد الخريطة الاستثمارية للإسمنت، أوضحت الدراسة أن البيانات المطلوبة تأتي تحت بند التوضيح الجغرافي، أي كفاية المواد الأولية الرئيسية الداخلة في صناعة الإسمنت، إضافة إلى ضرورة إعداد خريطة للمواد الأولية والثانوية، التي هي موجودة فعلاً ولكن بحاجة إلى تحديث وتطوير.

ورأت المؤسسة أن الحاجات المتوقعة للطلب على مادة الإسمنت يتم تقديرها بناء على واقع جهات الإسمنت كافة وبحسب أنواع المشروعات التي سوف يتم بناؤها خلال ٢٠ سنة، ومعرفة عدد وحجم المشروعات المتوقعة خلالها، إضافة إلى تقدير حجم التمويل اللازم لمصانع الإسمنت الجديدة، والأهم إعداد خريطة جغرافية لتوضع معامل الإسمنت الحالية أو المزمع إنشاؤها وتحديد المواقع الإنتاجية لها ومدى قدرتها على تلبية حاجة السوق للعشرين سنة القادمة.

وأوضحت الدراسة أنه وبعد تأمين كل تلك المعطيات يمكن الشروع بإعداد خريطة صناعية منطقية للمعامل المطلوبة، كما ونوعاً، واقتراح أماكن توضعها وحجم التمويل اللازم لها والطاقة والكوادر البشرية، وفي حال عدم توافر مواد أولية أو موارد طاقة أو تمويل كافٍ عندئذ يجب اللجوء خيار أخير إلى استيراد الكليتكز وإنشاء وحدات طحن في القطر.

وعن الفرص الاستثمارية المتاحة لصناعة الإسمنت الأسود في شركات المؤسسة العامة للإسمنت ومواد البناء حالياً، ذكرت المؤسسة أن هذه الفرص الاستثمارية تحتاج إلى تمويل كبير لا يقل عن مليار دولار، ولذلك فإن المؤسسة العامة للإسمنت ومواد البناء تقترح العمل وفق صيغة العقود التشاركية، بحيث يتم تأمين التمويل من المستثمر مقابل حصة سنوية من الإنتاج، وهذا يؤدي إلى ضرورة تهية الأراضية القانونية اللازمة لمثل هذه العقود ضماناً لحق الطرفين أو إجراء التعديلات التشريعية اللازمة لإقامة شركات مشتركة وفق الصيغة القانونية المناسبة.

أعدت المؤسسة العامة للإسمنت دراسة متكاملة حول واقع هذه الصناعة في سورية، وذلك بناء على توجهات الحكومة لجهة إعداد خريطة استثمارية تتضمن الفرص المتاحة في سورية، والآلية التنفيذية لتبسيط الإجراءات المتعلقة بمنح التراخيص، والآلية الخاصة بالإجراءات والسداد الزمنية والتفويضات وصلاحيات ممثلي الوزارات. وبينت الدراسة (حصول «الوطن» على نسخة منها) أن الطاقات المتاحة لصناعة الإسمنت جيدة، وبالآرقام نجد أن الطاقة المتاحة لشركات القطاع العام العاملة حالياً تصل إلى ٣,٨ ملايين طن سنوياً، موزعة بين شركة عدرا لصناعة الإسمنت، وشركة طرطوس، والشركة السورية. أما واقع مشروعات الإسمنت في القطاع الخاص فالحال مختلف، فالعدد الإجمالي للمشروعات المشملة والمرخصة والمنفذة والمنتجة والمتوقفة ٣٣ مشروعاً، منها مشروع واحد فقط منفذ ومنتج هو إسمنت البادية بطاقة إنتاجية سنوية ١,٦٥ مليون طن سنوياً.

أما المشروعات المنفذة والمتوقفة عن العمل فهما مشروعان (الافراج، غوريتش) بطاقة إنتاجية ٤,٥ ملايين طن سنوياً، على حين هناك ١١ مشروعاً تم تشميلهم وحصلوا على تراخيص صناعية، بطاقة إنتاجية إجمالية ٢٥,١٤ مليون طن سنوياً، مقابل ١٩ مشروعاً تم تشميلهم، ولم يحصلوا على تراخيص صناعية، بطاقة إنتاجية ٣٠,٥ مليون طن سنوياً، ما يعني أن الطاقة الإنتاجية الإجمالية للمشروعات كافة في حال دخل حيز التنفيذ والإنتاج تقرب من ٦١,٨ مليون طن سنوياً، على حين إجمالي المنتج سنوياً حالياً بين العام والخاص ٥,٤٥ ملايين طن.

واقترحت الدراسة آلية لتشغيل وترخيص مشروعات الإسمنت، تتوافق مع الرؤية المعروضة من هيئة الاستثمار، باعتبارها شريك المؤسسة بوضع الرؤية المتعلقة بقطاع الإسمنت، التي تلخص بداية بضرورة أن يقدم طلب التشغيل للمشروع إلى هيئة الاستثمار السورية، التي بدورها ترسله إلى المؤسسة العامة للجيولوجيا بهدف التخصيص، ودفع الوديعة المقدرة بـ ٥٠٠ مليون دولار أميركي ليتم إيداعها لدى مصرف سورية المركزي، وتخصيص المستثمر بمقسم وتحديد رقم القمار ومساحته، ثم تقوم هيئة الاستثمار بإصدار قرار التشغيل يتضمن الشروط والضوابط الناظمة لذلك.

تقروون في هذا العدد

- مخلصون جمركيون يوظفون فتيات للاستيراد بأسماهن بدل التجار
- وزير النقل: حديث مع الصينيين عن مدينة بحرية
- «المعارض»: ٣١ دولة ثبتت الحجز وباب المشاركة مفتوح
- فنون التزوير تزدهر في الأسواق السورية

AL-IQTISSADIYA

صحيفة أسبوعية اقتصادية - تصدر مؤقتاً كل شهر